المجلس ناقش برئاسة الهيفي توفير العلاج والرقابة على القطاع الطبي الأهلي

وكلاء الصحة: ترشيد صرف الأدوية والرقابة عليها لتفادي الهدر

■ السهلاوي: ضبط المخالفات وإجراء التحقيق اللازم بشأنها وفقا للقانون والضوابط

■ الموافقة على قانون حماية حقوق المرضى وإحالته إلى إدارة الفتوى والتشريع

■ حصر المعوقات والعمل على اتخاذ القرارات المناسبة للتغلب على الصعوبات

د. محمد الهيفي

د. خالد السهلاوي

بحث مجلس وكلاء وزارة الصحة في اجتماعه الشهري برئاسة الوزير الدكتور محمد براك الهيفي موضوعات صحية أبرزها توفير الادوية في المستشفيات والمراكز الصحية والرقابة على القطاع الطبي الاهلي.

وقال وكيل الوزارة الدكتور خالد السهلاوي في تصريح صحافي أمس ان المجلس ناقش مجمل ما يتعلق بموضوع توفير الادوية في المستشفيات والمراكز الصحية وتنفيذ القرارات المنظمة للاستخدام الرشيد للادوية والرقابة على صرفها واستخدامها على النحو الأمثل وتفادي الهدر في صرف الأدوية.

وأضاف الدكتور السهلاوي ان المجلس تناول موضوع الرقابة على القطاع الطبي الأهلي من خلال لجان التفتيش المكلفة مختلف التخصصات وآلية ضبط المخالفات واجراء التحقيق اللازم بشأنها وفقا للقانون وللضوابط من خلال إدارة التراخيص ولجنة التراخيص الطبية.

وذكر ان المجلس ناقش كذلك مشروع قانون حماية حقوق المرضى وقرر الموافقة عليه واحالته الى ادارة الفتوى والتشريع لمراجعة صياغته القانونية ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء تمهيدا لاحالته الى مجلس الأمة.

وبين انه تم التطرق الى مشروع الميزانية وتكليف الوكلاء المساعدين وضع مقترحاتهم لمشروع الميزانية بالقطاعات التابعة لاشرافهم وتقديمها بعد ذلك الى الوكيل المساعد للشؤون المالية خلال فترة شهرين كحد أقصى ليتسنى للوزارة اعداد مشروع الميزانية بصورة متكاملة.

وقال الدكتور السهلاوي ان المجلس عرض أهم الانجازات المتحققة بمختلف القطاعات خلال الاشهر الستة الماضية والرؤية المستقبلية لتطوير الخدمات الصحية وتنفيذ برنامج عمل الوزارة ضمن الخطة الانمائية للدولة ووفقا للبرنامج الزمني الموضوع لذلك.

ولفت الى تأكيد المجتمعين وجوب حصر الايجابيات والمعوقات والعمل على اتخاذ القرارات المناسبة للتغلب على أي صعوبات قد تعترض تنفيذ بعض الخطوات التنفيذية لانجاز برنامج عمل الوزارة ضمن البرنامج الزمني المعد لذلك.

تجريبياً ولمدة 6 أشهر

مستشفى الجهراء يخصص العيادات الصباحية للمواطنين والمسائية لغير الكويتيين

■ المهندي: تقييم القرار ومعالجة القصور ليتسنى للمسؤولين المعنيين تعميمه لاحقا على بقية المستشفيات

■ التجربة ستتيح للأطباء العاملين في العيادات تنظيم العملية الاستشفائية ومنح وقت أطول للمرضى

بدأت وزارة الصحة أمس تطبيق قرارها تخصيص العيادات الخارجية بالفترة الصباحية للمواطنين والمسائية للمقيمين بصورة غير قانونية وللوافدين وذلك بمستشفى الجهراء تجريبيا ولمدة ستة أشهر.

وقال مدير المستشفى الدكتور شهاب المهندي لـ «كونا» ان الوزارة بدأت تجربة هذا القرار فعليا في مستشفى الجهراء فقط ولمدة ستة أشهر بغية تقييم التجربة والوقوف على ميزاتها ومثالبها ليتسنى للمسؤولين المعنيين معالجتها وتعميمها لاحقا على بقية مستشفيات البلاد.

وأضاف الدكتور المهندي ان القرار المعني نص على أن تستقبل العيادات الخارجية في مستشفى الجهراء المواطنين في الفترة الصباحية وان تخصص للمقيمين بصورة غير قانونية والوافدين في الفترة المسائية وذلك بدءا من الاول من يونيو الجاري لمدة ستة أشهر يتم خلالها تقييم هذه التجربة تمهيدا لتعميمها على بقية المستشفيات.

وتوقع أن تتيح هذه التجربة للاطباء العاملين في العيادات الخارجية تنظيم العملية الاستشفائية ومنح وقت أطول للمرضى أثناء الكشف عليهم ومعالجتهم وتأمين راحتهم والحيلولة دون وقوع حالات ازدحام للمراجعين خارج العيادات.

وذكر انه سيتم تقييم أداء العيادات وسير العمل فيها خلال اليومين المقبلين مؤكدا ان الخدمات التي تقدم للمرضى في الفترة الصباحية هي ذاتها المقدمة للمقيمين بصورة غير قانونية وللوافدين في الفترة المسائية.

وبين ان هذا القرار يختص فقط بالعيادات الخارجية الصباحية أما أقسام المستشفى الاخرى كالطوارئ والعمليات وأقسام الاشعة والطب النووي وجميع المختبرات الطبية فستكون متاحة للمرضى الكويتيين وغير الكويتيين على حد السواء.

«الجهراء» بدأ بفصل المواطنين عن غير الكويتيين

أصدرت إرشادات خاصة للمواطنين الراغبين بقضاء العطلة الصيفية في الخارج

«الخارجية»: استخراج تأشيرة دخول الدول الأجنبية قبل السفر بوقت كاف

■ مراجعة تاريخ انتهاء جواز السفر والحرص على سريانه لفترة لا تقل عن ستة شهور

■ عمل تأمين صحي خاص لتجنب التكاليف الباهظة للعلاج في الحالات الطبية الطارئة

أهابت الادارة القنصلية بوزارة الخارجية أمس بالمواطنين الكويتيين الكرام الراغبين بقضاء العطلة الصيفية خارج البلاد مراجعة تاريخ انتهاء جواز السفر والحصول على تأشيرة الدخول للبلاد الاجنبية قبل السفر بوقت كاف.

واكد بيان صادر عن الادارة في شأن الارشادات الخاصة بالمواطنين الكويتيين بمناسبة قرب موسم السفر ضرورة ان يقوم المواطن بمراجعة تاريخ انتهاء جواز السفر قبل مغادرة البلاد وان يحرص على سريان جواز السفر لفترة لا تقل عن ستة شهور وذلك التزاما بقوانين بعض الدول والمحافظة عليه اثناء السفر ووضعه في مكان آمن.

وشدد البيان على ضرورة الحصول على تأشيرة الدخول «الفيزا» للدول الاجنبية التي تفرض تأشيرات على المواطنين الكويتيين قبل السفر بوقت كاف ومراعاة الشروط الخاصة بتأشيرة الدخول لدول الاتحاد الاوروبي واستخراجها من اول بلد سيتم التوجه اليه.

كما شدد على ضرورة ان يكون غرض الزيارة مطابقا لنوع التأشيرة التي تمنح من السفارة مبينا انه على المواطن مراعاة تعليمات وقوانين الجمارك في كل بلد وان يقوم بالتصريح عن المبالغ الموجودة معه حسب قوانين البلد الراغب بالتوجه اليه.

وأهاب البيان بالمواطنين عمل تأمين صحي خاص وذلك لتجنب التكاليف الباهظة للعلاج لاسيما في الحالات الطبية الطارئة مناشدا اياهم عدم اصطحاب العمالة المنزلية «الخدم» اثناء السفر الا في حالات الضرورة.

تتمات

الأمير: متفائلون

سلطان بن سلمان بن حثلين، وحضرها أيضا سمو ولي العهد وكبار الشيوخ وجمع غفير من المواطنين: «إننا متفائلون بتحقيق أهدافنا التنموية الطموحة بجميع جوانبها، وبناء كويت الحاضر والمستقبل، ولن يتسنى ذلك إلا بتكثيف الجهود، وتوجيه كافة الطاقات، واستغلال الامكانات المتاحة، وتعزيز وحدتنا الوطنية، والحفاظ عليها، والنأي بها عن كل ما يخدشها أو ينال منها».

وجدد سموه التأكيد على ضرورة حماية الدستور والقانون ومركزات الديمقراطية، قائلا: «إننا سنظل على العهد في المحافظة على نظامنا الديمقراطي، وعلى دستورنا، وعلى قيمنا الموروثة، وعلى تكريس دولة القانون واحترام القضاء، وعلى تطبيق القانون بكل حزم وعلى الجميع، وهي ركائز نتمسك بها ولا نحيد عنها».

واختتم سمو الأمير كلمته بالقول: «أجدد شكري للأخ سلطان بن سلمان بن حثلين على هذه الدعوة الكريمة، وأسال المولى جلت قدرته أن يجمعنا دائما على الخير والمحبة، وأن يحفظ وطننا الغالي ويديم عليه نعمة الأمن والأمان، وأن يوفق الجميع لخدمته ورفعته».

كما ألقى أمير قبيلة العجمان سلطان سلمان بن حثلين كلمة قال فيها: «لقد عودتمونا يا صاحب السمو، وفي كل الاحوال، وفي السراء والضراء، ان نلتقي بكم وان نتشاور ونتزاور ونتفق ونختلف ونتحاور، إلا اننا نبقى متفقين حول البيعة التي امتدت لاكثر من 300 عام، وقامت على التمسك بالدستور والديمقراطية وتكريس دولة القانون واحترام القضاء، متمسكين بالوحدة الوطنية نابذين الفرقة والفتنة».

أضاف: «نعلم وندرك يا صاحب السمو انك كنت ومازلت ستظل والد الجميع، واليد الحانية على أبناء شعبك الوفي الاصيل، كما ان ما وصلنا من عدلك وكرمك ومكرماتك، وحكمتك يجعلني اليوم أعلو بصوتي طالبا عفوك ورضاك عن كل أبناء الشعب الكويتي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات، فنحن ولله الحمد شعب متماسك يرفض الاختلاف والفتن، كما اننا نقف جميعا رهن امرك تحت مظلة الدستور والمواطنة الحقة التي تجمعنا حكاما ومحكومين».

وطالب بن حثلين بالنهوض بالتعليم وتطوير الرعاية الصحية وحل القضية الاسكانية، بالاضافة الى زيادة الرواتب خاصة للمتقاعدين والحد من ارتفاع الاسعار وحل مشكلة البطالة، كما أعرب عن أمله ان ينال الجنسية الكويتية كل مستحق لها دون تأخير او تسويف، وايجاد حل عادل لمشكلة غير محددي الجنسية من فئة البدون.

«التشريعية»: إلغاء

تطوير جليب الشيوخ، الذي رأت البلدية انه يتعارض مع مرسوم انشاء المخطط الهيكلي لدولة الكويت، رأت اللجنة أن الأخذ بملاحظات البلدية وبعض الجهات الأخرى إضافة الى الرأي القانوني، ووافقت اللجنة على الاقتراح بالأغلبية شريطة الا يتعارض مع اي قانون من القوانين المحلية ومرسوم إنشاء المخطط الهيكلي.

وأعلن الصانع ان اللجنة رفضت مقترحاً بشأن تأسيس شركات مساهمة تختص بمعالجة الوضع البيئي حيث يعالج قانون إنشاء الهيئة العامة تعديلاً جديدا على قانون العمل في القطاع الأهلي ينص على عدم الزام الشركة التي يقل فيها عدد العمالة عن عشرة تحويل رواتبهم إلى البنوك.

وتابع الصانع: «رفضت اللجنة مقترحا بشأن تشجيع العمالة الوطنية للعمل في الجهات غير الحكومية، إذ رأت أن القانون الحالي هو المطبق والتعديلات لا تتناسب معه»، مشيرا الى ان اللجنة وافقت على مقترح بشأن مزاولة الإرشاد النفسي والصحة النفسية تمت الموافقة عليه.

وبين الصانع ان اللجنة التشريعية وافقت على مقترح نيابي بشأن إلغاء كل من المواد الأولى من 24 لسنة 96 بشأن تنظيم التعليم العالي والتعليم التطبيقي والتدريب والمادة الخامسة بإنشاء الجامعات الخاصة المتعلقة بمنع الاختلاط شريطة ان يكون هناك فاصل بين الطلاب والطالبات داخل الفصل الواحد، بما يتلاءم مع العادات والتقاليد.

وبخصوص استجواب وزير الداخلية قال الصانع: في بند ما يستجد من أعمال اتفقت اللجنة التشريعية على وضع آلية من خلال الاجتماع مرتين كل أسبوع للنظر والبت في الاستجواب وعدم دستوريته بما يزعم فيه وزير الداخلية، ويكون ذلك فور صدور قرار من مكتب المجلس بالإحالة إلى اللجنة التشريعية.

وبين الصانع انه تم وضع آلية خاصة من خلال استدعاء وزير الداخلية والطرف الآخر المستجوب وسنطلع على ما يقدم منها وبعده تحدد اللجنة موقفها متوقعا ان تنتهي اللجنة التشريعية من عملها قبل مدة شهر.

وبين انه اذا كان هناك نصاب في اللجنة التشريعية واستطاعت التواصل مع وزير الداخلية والنائبين المستجوبين فقد تتمكن من انجاز تقريرها قبل جلسة 11 يونيو.

وفي هذا الصدد ابدى عضو اللجنة التشريعية النائب خالد حسين الشطي استغرابه من عدم وصول إحالة من مكتب المجلس الى اللجنة التشريعية بدراسة طلب وزير الداخلية ببحث مدى دستورية استجوابه، الذي وافق عليه المجلس في جلسة الثلاثاء الماضي.

وقال الشطي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة التشريعية أمس: «إلى الآن لم يصل كتاب الاحالة من مكتب المجلس الى اللجنة التشريعية للنظر في مدى دستورية استجواب وزير الداخلية واتمنى ان يتم التسريع خلال هذا الشهر ولا التقهقر والتأخير لحسابات معينة».

وبين الشطي ان مجلس الامة كلفهم ووضع في اعناقهم مسالة بحث مدى دستورية استجواب وزير الداخلية، وعليه اتمنى الا يكون هناك اي تعطيل وان تقول اللجنة التشريعية كلمتها بما يمليه عليها ضمائرها، متمنيا الا تدخل في هذه المسالة اي حسابات سياسية وان تأخذ مسارها القانوني.

من جهة اخرى ناقشت اللجنة التشريعية البرلمانية امس التعديلات المقدمة على صندوق المعسرين وعلاوة الاولاد وأجلست التصويت الى اليوم نتيجة عدم اكتمال النصاب.

وقال رئيس اللجنة يوسف الزلزلة في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة البرلمانية امس: «ان اللجنة ستصوت في اجتماع اليوم على التعديلات المقدمة على صندوق المعسرين، بعد ان انتهت من مناقشتها».

واشار الزلزلة الى ان تعديلات المعسرين تشمل ارجاع الفوائد التي تزيد على 4 في المئة والسماح لمن دخل الصندوق بالاقتراض مرة اخرى بما لا يزيد على 40 في المئة لافتا الى ان اللجنة لم تتمكن من التصويت عليها في اجتماع الأمس نتيجة عدم اكتمال النصاب.

وبين الزلزلة ان توجه اللجنة المالية بشأن علاوة الاولاد بعد ان ناقشت اللجنة الاقتراحات السبعة النيابة المقدمة هي ان تكون 75 دينارا لسبعة أولاد.

لجنة «البدون»

وغيرها وفق مسارين احدهما التجنيس للمستحقين والآخر العيش الكريم».

من جانب اخر اشاد النجادة بالوكيل المساعد لوزارة الداخلية الشيخ فيصل النواف على تخصيصه يوم الخميس لاستقبال اصحاب المشاكل والسماع منهم، مضيفا ان «الأنباء التي تأتينا تثلج الصدر ونتمنى تكريس هذه العادة».

النواف: تسفير

الادارة العامة للهجرة والادارة العامة لمباحث الهجرة من التعامل مع الكفيل واستدعائه ومساءلته عن تلك المخالفة ودفع الغرامة المستحقة وتسفير الزائر على حسابه ولن تقبل له كفالة ابدا ويوضع اسمه في خانة عدم المسموح لهم بالكفالة حتى الدرجة الاولى والتي تشمل الزوجة والاولاد والاب والام.

واضاف ان الادارة العامة للهجرة تقوم حاليا بمراجعة جميع قوائم المعلومات وقواعد البيانات المتوفرة لديها وحصر الكفلاء الذين لديهم كفالات وتجاوزوا المدة المقررة للزيارات وخالفوا الضوابط والمعايير المحددة وسوف يتم استدعاؤهم ومساءلتهم ودفعهم الغرامات المقررة وتسفير الزائر ايا كان زوجة أو أبناء أو والدا أو اما خالفوا قوانين الاقامة.

«إعادة الهيكلة»

وقال امين عام البرنامج فوزي المجدلي في تصريح صحافي امس ان قيمة البدل تتراوح بين 75 و200 دينار ويستحقها الباحث عن عمل من فئتي المتزوج والاعزب من حملة المؤهلات العلمية المختلفة وفق الشروط والضوابط.

وأوضح المجدلي ان قرار مجلس الخدمة المدنية رقم «2001/2» عرف الباحث عن العمل بأنه «كل كويتي راغب في العمل لدى القطاع غير الحكومي ومضى على تسجيله كباحث عن عمل ستة أشهر لدى ديوان الخدمة المدنية أو برنامج اعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة».

فتح باب

وأضافت ان الشروط تتضمن أيضا ألا يكون سبق الحكم على المترشح بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن رد اليه اعتباره داعية طالب الترشح الى التقدم للادارة في منطقة الشويخ السكنية «ب» من الساعة السابعة صباحا وحتى الثانية ظهرا لتقديم الطلب مصطحبا معه شهادة الجنسية الأصلية وصورتين شخصيتين.

ولفتت اللجنة الى انه على طالب الترشيح أن يتولى بنفسه كتابة البيانات المبينة في طلب الترشيح وتوقيعه وان يدفع مبلغ التأمين المنصوص عليه وقدره 500 دينار كويتي ويحصل على ايصال بالسداد.

وذكرت أن للمرشح الحق في التنازل عن الترشيح بطلب يقدمه كتابة الى ادارة شؤون الانتخابات في موعد أقصاه قبل ميعاد الانتخاب بسبعة أيام مبينة انه لا يجوز أن يرشح أحد نفسه في أكثر من دائرة انتخابية وفي حال حدوث ذلك وجب عليه التنازل عن الترشح فيما زاد عن دائرة واحدة قبل اغلاق باب الترشح والا اعتبر ترشحه في جميع الدوائر كان لم يكن.

وشددت اللجنة على ضرورة مراعاة أحكام المادة 23 من القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والمادة 3/13 من القانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية.

«الجامعة»: محاسبة

استجابت بدورها بشكل سريع، حيث قامت بالسيطرة على ألسنة اللهب المتصاعدة، وإطفائها في وقت قياسي، وذلك في خلال ساعتين.

وبين البدر أن الحريق نشب في كلية التربية بنات في أول الأمر لأسباب غير معلومة، ثم انتقل بفعل الرياح إلى كلية الآداب بنات، وكان الموقع يخلو من العمال وذلك حسب قانون حظر تشغيل العمالة في أماكن العمل المكشوفة من الساعة 11 صباحا حتى 4 عصرا، مؤكدا أن مشروع مدينة صباح السالم الجامعية يسير حسب الخطة الزمنية وبدون أي تأخير.

وذكر مدير الجامعة أن مبنى كلية التربية يقع على مساحة 7000 متر مربع، وكلية الآداب تقع على مساحة 9,500 متر مربع، مشيرا إلى عدم وقوع خسائر بشرية ولله الحمد، وعدم تضرر الكليات الجامعية الأخرى التي يجري العمل بها وهي: العلوم - الهندسة والبترول - العلوم الإدارية - البنات - الآداب «ذكور» - التربية «ذكور»، بالإضافة إلى الحزم السبع من البنية التحتية.

كما أوضح أن البرنامج الإنشائي لمدينة صباح السالم الجامعية سيجتمع مع الإدارة العامة للإطفاء لمعرفة أسباب اندلاع الحريق، والأضرار التي سببها في كليتي التربية - بنات، والآداب - بنات، مؤكدا في الوقت ذاته أنه سيتم محاسبة المتسبب بكل حزم إن وجد، وكشف الأسباب بكل شفافية، وإن كان الحريق قضاء وقدر، فقدر الله وما شاء فعل، موضحا أن البرنامج الإنشائي لن يدخر جهدا في التخفيف من التأثير السلبي الذي سببه الحريق على الجدول الزمني لمشروع مدينة صباح السالم الجامعية.

«البلدية»: إتلاف

فالح الشمري في تصريح لـ «كونا» امس ان الحملة تأتي ضمن البرنامج الصيفي لعمل الأجهزة الرقابية الذي أطلقته بلدية الكويت ويشمل عدة مجالات منها الغذائي والنظافة العامة واشغالات الطرق والاعلانات المخالفة فضلا عن ظاهرة الباعة المتجولين.

وشدد الشمري على أهمية تفعيل الدور الرقابي على مختلف الأصعدة من خلال تكثيف الجولات الميدانية لردع المخالفين للوائح وأنظمة البلدية خاصة ما يتعلق منها بالمواد الغذائية لارتباطها المباشر بصحة وسلامة المستهلك.

وبين ان باكورة الجولات الميدانية التي شنها فريق المفتشين التابع لمراقبة الأغذية والأسواق على المخازن والمطاعم الغذائية بمنطقة الري أسفرت عن ضبط كمية كبيرة من الخضروات التالفة والمعدة للبيع بأحد المطاعم وتم اتلافها وتحرير محضر بالكمية المضبوطة.

من جانبه قال رئيس مركز أسواق الري حمد الحصيني الذي ترأس فريق الحملة التابع لمراقبة الأغذية والأسواق على المخازن والمطاعم الغذائية بمنطقة الري ان المعاينة أثبتت عدم صلاحية المواد المضبوطة للاستهلاك فضلا عن تحرير محضرين لعرض وبيع مواد غذائية تالفة وعدم الالتزام بقواعد النظافة العامة، ودعا الحصيني أصحاب المحلات والأسواق الغذائية الى ضرورة التقيد بلوائح وأنظمة البلدية تجنبا لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم من خلال تحرير المخالفات طبقا لما يتم ضبطه من تجاوزات والتي تصل الى الغلق الإداري لمحلاتهم.

«الجنايات»: الإعدام

وأجلت محكمة الجنايات قضية التجمهر والمتهم بها 11 شخصاً من البدون لجلسة 27 أكتوبر المقبل.

مصر: القضاء

وطالبت الدعوى القضائية بحل مجلس الشوري، الغرفة الثانية من البرلمان التي تتولى، حاليا مهمة التشريع كاملة وبشكل مؤقت، بدعوى أن هذا المجلس «غير دستوري»، لكونه تم انتخابه بنفس القانون الانتخابي الذي انتخب به مجلس الشعب.

وكذلك طالبت بحل الجمعية التأسيسية للدستور، التي وضعت الدستور الجديد للبلاد والذي تم إقراره في ديسمبر الماضي.

وكان الدستور الجديد لمصر الذي سرى نهاية العام الماضي منح مجلس الشورى الذي يهيمن عليه حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين سلطة التشريع لحين انتخاب مجلس النواب.

وكان الرئيس المصري محمد مرسي قد نقل سلطة التشريع الى مجلس الشورى قبل أن يصدر إعلانا دستوريا أثار جدلا واسعا لتحصينه الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل.

وكان من المتوقع إجراء انتخابات مجلس النواب أواخر العام الحالي لكن مشروع قانون لانتخاب المجلس ومشروع قانون لمباشرة الحقوق السياسية أعيدا الشهر الماضي لمجلس الشورى من المحكمة الدستورية العليا التي قالت إن مواد في مشروعي القانونين غير دستورية.

ومن شأن قرار المحكمة بعدم دستورية مواد في مشروعي القانونين تأخير انتخاب مجلس النواب أطول مما كان متوقعا.

وكان أنصار للرئيس محمد مرسي الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين حاصروا مبنى المحكمة الذي يوجد في جنوب القاهرة في أواخر العام الماضي إلى أن انتهت جمعية تأسيسية غلب عليها الإسلاميون من وضع الدستور الجديد الذي منح سلطة التشريع لمجلس الشورى.

وكانت المحكمة قبل حصارها تستعد لإصدار حكم حول مدى دستورية مواد في قانون انتخاب مجلس الشورى ومدى دستورية مواد في قانون تشكيل الجمعية التأسيسية نفسها.

وقد أمنت مديرية أمن القاهرة المحكمة ونشرت منذ يوم أمس الاول نحو ألف ضابط ومجند حول أسوار المحكمة خوفا من تكرار ما حدث من حصار للمحكمة في ديسمبر الماضي أثناء نظر نفس الدعاوى.

ودفعت أجهزة الأمن بعدد من السيارات المصفحة وأخرى خاصة بالشرطة والأمن المركزي للاصطفاف حول المحكمة وبواباتها الرئيسية التي يدخل منها القضاة لتأمين دخولهم أثناء وبعد نظر الدعاوى لمنع اقتراب أي من أنصار الأطراف السياسية الخصوم في تلك الدعاوى.

وكانت المحكمة أجلت في مايو الفائت، حكمها في القضيتين إلى جلسة الامس، وينتظر أن تفصل المحكمة في دستورية القانون الذي انتخب مجلس الشورى على أساسه، وهي الدعوى التي أحيلت للمحكمة من الإدارية العليا، على خلفية طريقة انتخاب المرشحين من غير القوائم الحزبية.

يذكر أن دعوى حل الشورى أحالها القضاء الإداري إلى الدستورية العليا، وتركز الدعوى المرفوعة على بطلان النصوص المنظمة لانتخاب الثلث الفردي في انتخابات مجلس الشورى الماضية.